

أكتوبر
2017



ملخص دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية



المعهد التونسي
للدراسات الاستراتيجية

I T E S

ظاهرة الهجرة غير الشرعية

تتوقع دراسة «تونس 2030» أنّ يفوق عدد التونسيين بالخارج في أفق 2030، 1.6 مليون نسمة ويمكن أن يرتفع حتى مليوني نسمة وهو ما يمثل أكثر من 13.5% من مجموع سكان البلاد.

كما تتوقع نفس الدراسة أنّ تصبح تونس مستقبلة للهجرة بصفة ملحوظة، رغم أن المسار عقب أحداث 14 جانفي 2011 كان له تأثير على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على تونس، والمفارقة أنّ هناك عديد القطاعات التي تشكو نقص في اليد العاملة (العمالة في البناء، الفلاحة، الخدمات...) حيث كان من المتوقع أن يبلغ عدد العمالة الأجنبية 118 ألف نسمة في أفق 2030 وهو ما يمثل 2% من الناشطين بالبلاد.

وكان لتواتر الأحداث بمنطقة شمال إفريقيا (تونس، ليبيا، مصر) خلال سنة 2011 تأثير عكسي على الهجرة الخارجية من تونس بطريقة شرعية لنتحدث اليوم عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو الهجرة اللانظامية أين تمّ تسجيل أكثر من 930 محاولة لاجتياز الحدود شارك فيها حوالي 20000 تونسي وأكثر من 4000 أجنبي من جنسيات افريقية وذلك بين الفترة الممتدة من 2011 إلى حدود 2017 مع الإشارة أنه خلال خمس سنوات من 1998 إلى 2003 حاول 38000 حارق الوصول إلى ايطاليا (26 ألف تونسي وحوالي 12 ألف إفريقي).

وما أكد على ضرورة الاهتمام بهذه الظاهرة تصاعد موجة الرحلات خلال شهر اكتوبر 2017 والتي تخللتها حادثة اصطدام خافرة الجيش الوطني مع أحد المراكب التي كان على متنها أكثر من 80 مهاجر غير شرعي والتي خلفت حوالي 40 ضحية وللغرض تم عقد ندوة بمقر المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية انبثقت عنها توصيات صدرت عن كافة الأطر المشاركة وهي أطر أمنية واجتماعية وممثلين عن سفارتي إيطاليا، ألمانيا والمنظمة الدولية للهجرة.

تم خلال الندوة الإشارة إلى البعد الجيوسياسي لظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها ظاهرة عالمية متواجدة في كل قارات العالم، وباعتبارها عامل تنمية وضرورية للانتعاش الاقتصادي الدولي والمحلي من خلال اليد العاملة وهجرة بعض الكفاءات وتحويلات العملة الصعبة التي يمكن توفيرها إذا ما تم تنظيم عملية الهجرة ضمن اتفاقيات منظمة. لكن تبقى الهجرة غير الشرعية ظاهرة من ظواهر الفوضى والإخلال بالأمن والتعدي على القانون وعلى التراتيب لحماية أمن الدول **وضمن التنقل المنظم أصبح ضرورة تمليه عولة التعامل والثقافة والمعرفة.**

ولا بدّ من أخذ الجانب الانساني والمأساوي في بعض الأحيان للمهاجر الذي يخاطر بحياته ركضا وراء العيش الكريم كما يعتقد، فالمهاجر غير الشرعي ليس بالضرورة مجرم ولا منحرف وهو في غالب الأحيان مغرّر به بما يراه عبر القنوات التلفزية من رفاه وسلاسة العيش في الدول المتقدمة وخاصة منها أوروبا.

أنّه من الخطأ الاعتقاد بأنّ مقاومة الهجرة السرية هي مسألة أمنية فقط بل هي كذلك مسألة سياسية واقتصادية واجتماعية وان معالجتها تقع على كاهل دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط بالنسبة لأوروبا بل هي مسؤولية مشتركة ويتعين التحرك جنوبا وشمالا لمعالجة الهجرة غير الشرعية بمعالجة أسبابها العميقة إلى حدود دول الساحل والصحراء مصدر تدفق عدد كبير من المهاجرين السريين الذين يشكلون خطرا على بلادنا وعلى دول الجوار وعلى أوروبا بصفة عامّة.

وهو ما يستوجب ضرورة وضع بلدان الضفة الشمالية لمخططات ناجعة لتنمية بلدان جوارها الاستراتيجي المغربي بعمقه الصحراوي كما فعلت ولا زالت تعمل في جوارها الاستراتيجي في أوروبا الشرقية وفي البلقان.

تجدد الإشارة أنّ مجلس الأمن القومي التونسي واصل اهتمامه بظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال جلسة عمل يوم 11 أكتوبر 2017 بقصر قرطاج تمّ خلاله مناقشة مشروع الاستراتيجية الوطنية لتأمين الحدود كما تمّ استعراض الجهود التي قامت بها وزارتي الدفاع والداخلية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والحد من ظاهرة الجريمة المنظمة في الحوض المتوسطي، لإحباط محاولات الهجرة غير الشرعية وإنقاذ أرواح المئات من المهاجرين السريين، وفي هذا الإطار أوصى المجلس بضرورة دعم آليات التعاون والتنسيق الإقليمي والدولي لمكافحة هذه الظاهرة وتكاتف جهود جميع أجهزة الدولة للتعاطي مع أسبابها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

كما صرّح السيد محمد الناصر -رئيس مجلس النواب- يوم 30 أكتوبر 2017 إثر اللقاء الذي جمعه برئيس البرلمان الأوروبي بمجلس نواب الشعب في تونس إنّه من المتوقع أن تصبح عمليات الهجرة غير الشرعية منظمة وفي مستوى حاجيات البلدان الأوروبية وبالاتفاق والتعاون بين الدول التي ستستقبل المهاجرين والدولة التونسية ستضمن في هؤلاء الذين سيسافرون في نطاق الهجرة.

- المؤشرات والإحصائيات المسجلة من 2011 إلى حدود أكتوبر 2017:

عدد التونسيين المجتازين عبر المنافذ الرسمية باستعمال وثائق مدلسة	عدد التونسيين المجتازين عبر المواني التجارية	عدد المجتازين اللذين وصلوا حسب المصادر الإيطالية	عدد المجتازين الأجانب اللذين تم إيقافهم	عدد المجتازين التونسيين اللذين تم إيقافهم	عدد العمليات المحطة	السنة
		26710	1196	6399	283	2011
		2147	255	975	85	2012
		759	534	586	63	2013
		1525	499	692	73	2014
153	672	842	922	889	71	2015
234	1261	1100	97	938	102	2016
184	1815	5031	30	2443	253	2017
المجموع خلال 03 سنوات 571	المجموع خلال 03 سنوات 3748	38114	3533	12922	930	المجموع خلال 07 سنوات

(تم تحليل المعطيات الموجودة بالجدول ضمن دراسة المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية)

هذا وانبثقت على جلسة العمل المنعقدة بالمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية توصيات حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية نوردها كالآتي:

التوصيات :

* توصيات المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية:

- القيام بحملات تحسيسية لتوعية الشباب والعائلات والمجتمع بخطورة هذه الظاهرة وتعميم هذه الحملات على مستوى المدارس، المعاهد، الكليات والمصانع، ووسائل الاعلام المرئية والمسموعة وصفحات التواصل الاجتماعي إلى جانب تفعيل دور المجتمع المدني في القيام بأنشطة اجتماعية حول هذه الظاهرة.
- العمل على استراتيجية لرفع التأشيرة المفروضة على الشباب الذي يرغب في الهجرة أو تسهيل عملية منحه التأشيرة وفق ترتيبات وشروط سهلة.
- العمل على دعم استراتيجية للهجرة الشرعية والترفيح في عدد المهاجرين وانفتاحهم على كل الدول الأوروبية وبقية دول العالم.
- عقد اتفاقيات بين الدولة التونسية والشركاء الايطاليين لضمان تدفق المهاجرين بصفة شرعية وهو ما سيساعد على تحقيق التنمية ويقلل من مخاطر ظاهرة الهجرة غير الشرعية على البلدين بما يضمن التنمية والاستقرار.

* توصيات الاطراف المتداخلة في المجال الأمني: (امن وطني-حرس وطني-جيش البحر-الملحقين الأمنيين لسفارة إيطاليا وألمانيا)

- دعم الشباب ودعم دور المنظمات والمجتمع المدني في تأطير الشباب لتحفيز الشعور بالوطنية وبالانتماء.
- تطوير مناهج التربية والتكوين والتشغيل.
- تدعيم العمليات الوقائية.
- إنشاء هيكل موحد يعنى بظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- إيجاد حلول لمسألة التأشيرات.

- برمجة حملات وطنية لتحسيس الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية.
- برمجة مؤتمرات ومنتديات مع الدول المعنية بظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- مراجعة القوانين المتعلقة بالهجرة غير الشرعية.
- تعزيز التواجد الأمني في جزيرة قرقنة.
- وضع برامج مختصة في المدارس للمساهمة في دعم ثقة الشباب في الدولة.
- تدعيم التعاون الأمني بين تونس وإيطاليا.
- وضع استراتيجية مع المنظمات والمجتمع المدني للقيام بحملات لتحذير الشباب والعائلات من مخاطر الهجرة غير الشرعية.
- تدعيم المراقبة على الحدود.
- مراجعة القوانين المتعلقة بالهجرة غير الشرعية.
- تطبيق القانون في شأن المهاجر غير الشرعي.
- تطوير التبادل الثقافي بين تونس وأوروبا.
- تطوير التفكير الإستراتيجي المشترك.
- التباحث حول الإشكاليات المشتركة بين تونس وألمانيا.
- تطوير التنسيق العملي على المستوى الأمني، خاصة في مجال مقاومة الشبكات الإجرامية المنظمة لعمليات الهجرة غير الشرعية.
- اقتراح تسهيل التأشيرات.

* توصيات الأطراف المتداخلة في المجال الاجتماعي:

- القيام بحملات توعية وتحسيس في المدارس والمنظمات.
- تدعيم القدرات خاصة في الجهات المهمشة لإدراجهم في سوق الشغل.
- وضع برامج تكوين حتى يتمكن الشباب من خلق مشروعه الخاص.
- القيام بدراسات تهم ملامح المهاجرين غير الشرعيين.
- إطلاق تفكير شامل في أفق 2030.
- تطوير الجهات الرسمية لجهاز ينسق بين الهياكل الاجتماعية التي تعنى بالهجرة ويجمع المعطيات والمعلومات ويضع السياسات الضرورية لتنظيم الهجرة القائمة والخارجة للحد من سلبياتها.
- عدم اغلاق أبواب الهجرة بالكامل سرية كانت أم علنية، إذ منعها الكامل قد يحدث انفجارا اجتماعيا امام تواصل عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب البطالة وخاصة بطالة الشباب.

- على الجوار الأوروبي أن يدرك أن خطر غلق حدود البلاد بالكامل هو خطر على تونس والمتوسط والفضاء الأوروبي ألا يعامل المهاجر السري وكأنه مقترف جريمة ما لم يكن له صلة بالإرهاب وبالتهريب الاجرامي بأنواعه وأن يقع انتقاء القادرين منهم للتأهيل وإعدادهم للهجرة المنظمة.
- العمل على دعم وتطوير الاتفاقيات الخاصة بالهجرة المنظمة مع دول الاتحاد الأوروبي.
- إحداث جهاز متوسطي يعنى بمعالجة أسباب الهجرة ووضع سياسات وبرامج للحد منها.

* توصيات ممثلي المنظمة الدولية للهجرة:

- دراسة ظاهرة الهجرة الغير شرعية وخاصة ملامح المهاجر غير الشرعي.
- إعتداد استراتيجية اتصال لتدعيم شعور الشباب التونسي والعائلات بالهوية ولتفادي ظاهرة العود لدى فئة الشباب اللذين حاولوا الهجرة سابقا.
- فتح حوارات للشباب للتواصل معهم ولتحديد آفاقهم المستقبلية.
- فتح حوار بين الدول المعنية بظاهرة الهجرة غير الشرعية والقيام باتفاقيات معها، والإمضاء على شرعة دولية « عهد » حول الهجرة وخلق نظام جديد للشراكة والتضامن الدولي.
- تحقيق اهداف التنمية الدائمة «تونس 2030» والإقرار بالهجرة كآلية لازمة للتنمية الدولية، والحوار حول الهجرة والتنمية يجب ان يتجاوز مرحلة النقاش إلى الحلول العملية طويلة المدى.
- مراجعة النصوص المتعلقة بالهجرة وسهولة الحركة والتنقل بين الدول.
- ايجاد فرص هجرة شرعية للشباب الذي يسعى للهجرة غير الشرعية.